

Requirements for Accounting for Financial Derivatives Between Reality and Expectations

Ahmed Saadallah Najm

aa.ss.nn.1993@gmail.com



Issn print: 2710-3005. **Issn online:** 2706 – 8455, **Impact Factor:** 1.223, **Orcid:** 000-0003-4452-9929, **Doi:** 10.5281/zenodo.8371224, **PP** 1-14.

Abstract: The Current Study Aimed to Identify the Impact of International Accounting Standards (Standard 39) on the Requirements of Accounting for Financial Derivatives and The Possibility of Their Application in Iraq. Banking In the Iraqi Financial Market, And the Results of The Study Concluded That There Is an Impact of The Impact of International Accounting Standards (Standard 39) on the Requirements of Accounting for Financial Derivatives from The Point of View of Accountants Working in The Banking Sector in The Iraqi Financial Market. (39) In Improving the Process of Recognizing Financial Derivatives as Well as Recognizing All Financial Assets and Liabilities in The Balance Sheet.

Keywords: International Accounting Standards, (Standard 39), Financial Derivatives Accounting Requirements.

متطلبات المحاسبة للمشتقات المالية بين الواقع والتوقعات

ملخص الدراسة: هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على تأثير معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) على متطلبات محاسبة المشتقات المالية وإمكانية تطبيقها في العراق، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث أداة الاستبانة التي طبقها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة الدراسة التي تكونت من (160) موظف يعملون في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود أثر لأثر لمعايير المحاسبة الدولية (معيار 39) على متطلبات محاسبة المشتقات المالية من وجهة نظر المحاسبين العاملين في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي، وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة ضرورة توظيف معيار المحاسبة الدولي (معيار 39) في تحسين عملية الاعتراف بالمشتقات المالية وكذلك الاعتراف الموجودات والمطلوبات المالية كافة في الميزانية العمومية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، (معيار 39)، متطلبات محاسبة المشتقات المالية.

تمهيد

هذا المعيار. ويجب العلم بأن العراق لا يتبع أي معايير محاسبية دولية، وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في العراق هي المعايير المحلية المعدلة والمعدلة من قبل الهيئة العامة للمحاسبة. وتعد المشتقات المالية من أهم المنتجات المالية المتاحة في السوق، وتستخدم كوسيلة للتغلب على المخاطر المالية والتعامل مع التغيرات المالية المتوقعة في المستقبل. وعلى الرغم من أن المشتقات المالية قد تساعد في التغلب على المخاطر، فإنها قد تحمل مخاطرها الخاصة أيضًا، ولذلك يجب على المحاسبين التعامل مع هذه المخاطر بشكل صحيح وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية. سيتناول هذا البحث متطلبات محاسبة المشتقات المالية وكيفية تطبيقها في العراق مع التركيز على معايير المحاسبة الدولية (IFRS) (عبد الستار، رجيل، عزيزة، & قدور. 2020).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

عند العمل في مجال المشتقات المالية، يعد التعرف على متطلبات المحاسبة المتعلقة بهذا المجال مهمة للمحاسبين والمتداولين. هذه المعلومات تساعد في التحليل المحاسبي للعوامل المؤثرة على الأسعار والأداء المالي للأسهم والسلع والعملات وغيرها من الأسهم المالية. ولكن العديد من المحاسبين والمتداولين في العراق لا يعرفون بشكل كاف عن متطلبات المحاسبة المتعلقة بالمشتقات المالية، وهذا قد يؤدي إلى أخطاء في التحليل المحاسبي والتداول المالي (عقري، & روضة. 2022).

وينبع من مشكلة الدراسة التساؤل الرئيس التالي: ما إمكانية تطبيق معايير المحاسبة

تشكل الأدوات المالية مرتكزًا أساسيًا للميزانية للعديد من المؤسسات، والتي تمثل كل من الأصول المالية والالتزامات وأدوات حقوق الملكية، وهناك إقبال متزايد من المؤسسات باختلاف أنواعها للاستثمار في الأسهم والسندات والمشتقات المالية. وتعتبر محاسبة المشتقات المالية واحدة من أهم المحاسبات التي تستخدم في العالم المالي، وهي تتضمن عدة مفاهيم وتعاملات يجب معرفتها وتطبيقها في المحاسبة العامة. ومع انتشار الأسواق المالية وظهور أسواق خاصة بالمشتقات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع بدء الأسواق المالية في الوطن العربي التعامل بالمشتقات مثل سوق الأوراق المالية في مصر والكويت، ويرى البعض إن من أسباب استقرار الأسواق هو بالمشتقات المالية (خالد، إبراهيم عبد الحي محمد، غطاس، برنس ميخائيل، أبو الوفاء، & ناصر محمد أنور. 2019).

وبعد فتح سوق العراق للأوراق المالية أبوابها أمام المستثمرين الأجانب والتداول بالمشتقات المالية، ظهرت العديد من المشاكل تتطلب علاجًا، فالمحاسبة الدولية للمشتقات المالية (IFRS 9) هي معيار محاسبي يهدف إلى توضيح الطرق المحاسبية المناسبة للمشتقات المالية وذلك بالنسبة للتقييم والتقدير والتقارير المالية (زيتوني، كريمة، & ربحي. 2022).

في هذا المعيار، يتم تعريف المشتقات المالية ويتم تحديد متطلبات التقييم والتقدير الملائمة لها. ومع ذلك، يعتبر تطبيق هذا المعيار في العراق مستحيلًا نظرًا لعدم وجود قوانين ولوائح محاسبية في البلاد يتوافق مع

المشاريع، كما توصلت الدراسة إلى أن المشتقات المالية (عقود خيارات، مستقبلية، مبادلة، آجلة) تساعد المشاريع على السيطرة على كلف التمويل وتخفيض المخاطر، بحيث إنّها تعمل على عزل المخاطر المتوقعة، ومن ثم إدارتها بشكل منفرد.

الدراسة الثانية: دراسة (Anuradh and Runa, 2018). بعنوان البدائل المختلفة المستخدمة من قبل الشركات الهندية لأغراض التحوط ضد المخاطر المالية ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. وركزت الدراسة على البحث في واقع الأدوات المستخدمة من قبل بعض الشركات الرئيسية في مدينة كانبور الهندية. وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات عينة الدراسة تستخدم العقود الآجلة وعقود الخيارات كأدوات تحوط من الأجل القصير، وعقود المبادلات لغرض التحوط في الأجل الطويل، إضافة إلى أن معظم الشركات لجأت إلى التعامل بالمشتقات المالية نتيجة لزيادة التذبذبات الحاصلة في أسعار صرف العملات. كما أشارت الدراسة إلى أن العقود الآجلة وعقود المبادلات يعتبران أدوات فعالة في التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفوائد.

الدراسة الثالثة: دراسة شوقي طارق (2017). بعنوان محاسبة التغطية للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS133. هدفت الدراسة الحالية للتعرف على محاسبة التغطية للمشتقات المالية في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 الأدوات المالية مقارنة مع المعيار الأمريكي SFAS133. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الأدوات المالية المتاحة للبيع

الدولية (معيار 39) من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي؟

أهمية الدراسة

نبعت أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي سيتم تناوله والمتمثل في تأثير معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) على متطلبات محاسبة المشتقات المالية وإمكانية تطبيقها في العراق.

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم المعايير المحاسبية الدولية ومعيار 39 ونشأته، وأهميته، وأهدافه من وجهة نظر الدراسات السابقة.
- إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) من وجهة نظر العاملين في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي.

المعايير المحاسبية الدولية

هي مجموعة موحدة من المبادئ والإجراءات الدولية لإعداد التقارير المالية والحسابات، بحيث تكون مفهومة وقابلة للتطبيق ومقبولة عالمياً. يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية غير الحكومية وغير الربحية التي تتخذ.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة (Tang and Wang , 2019). بعنوان تسهيل النظرية المتعلقة بالمشتقات المالية من أجل التخفيف من حدة المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصناعية العاملة في الصين. وقد بينت الدراسة أن المشتقات المالية تعتبر أدوات ذات فعالية لحل مشاكل التمويل التي تواجهها

الاحتياطات هو التحديد الدقيق والواضح لأهداف التعامل بالمشتقات.
مفهوم المشتقات المالية

تعرف بأنها تعهد لتسليم منتجات حقيقية أو أساسية (underlying) أو إعطاء الحق في شرائها أو بيعها في المستقبل وبالتالي فهي أدوات تعتمد على القيمة المرجعية لشيء آخر وتتضمن أنواع منها المستقبلات، الخيارات، العقود الآجلة والمبادلات وسميت بالمشتقات لان قيمتها تشتق من قيمة الموجودات الأساسية أي أن قيمة الموجود أو سعره وتشتق من موجود آخر وتعرف هذه الموجودات بالموجودات الأساسية والتي تتضمن فقرات مثل أسهم الشركات الأوراق المالية ذات الدخل الثابت العملات أدوات السوق النقدية ومؤشرات الأسهم والسندات.

المشتقات المالية هي عبارة عن عقود مالية تتم بين طرفين، بحيث يتم اشتقاق قيمتها من الأصول المادية أو المالية محل التعاقد، مثل العقارات الذهب السلع الأسهم والسندات العملات الأجنبية، حيث يتم الاتفاق على تبادل الأصول، أو تدفقات مالية تحدد في تفاصيل العقد المبرم، بالإضافة إلى تحديد السعر ومدة العقد وبعض الشروط الأخرى، وهذه العقود يتم تداولها في الأسواق الآجلة (مقدم، حاجة، لعصب، المومن، & عبد الكريم/مؤطر. 2022).

طرفي العقد المشتق، أحدهما المشتري، والآخر هو البائع، وتتغير قيمة العقد بتغير قيمة الأصل محل التعاقد، على أن يتم تبادل الأصول والدفعات المالية في وقت لاحق في المستقبل، لذلك يتم تداولها من طرف الشركات بهدف تجنب المخاطر المالية

الذي يجعل قيمتها صفرًا بسبب إعادة تصنيفها، إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وكذلك الي أن قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق نتيجة تبني المعيار 9 IFRS عند افتراض إعادة تصنيف الاستثمارات كلّها في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات محتفظ بها للمتاجرة. تنحصر تصنيف الالتزامات المالية وقياسها لأنها تتماشى مع متطلبات المعيار 9 IFRS الالتزامات المالية في المصارف كلها بتلك الالتزامات التي قيست بالتكلفة المطفأة.

من المملكة المتحدة مقرأ لها. تعتمد السلطات المالية الحكومية والمستثمرون والمصارف على اتباع الشركات لهذه المعايير في إعداد قوائمها المالية لضمان دقتها وملاءمتها وشفافيتها، مقارنة بالمعايير المحاسبية المحلية.

الدراسة الرابعة: دراسة (سطم صالح حسين. 2015). بعنوان معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وفقاً للشريعة الإسلامية. وهدف البحث إلى اقتراح معيار محاسبي إسلامي وكذلك بيان أنواع المشتقات المالية وكيفية التعامل بها وعرض كيفية معالجتها محاسبياً وفقاً لمعيار المحاسبة الدولية (39) وتناولت نتائج الدراسة عرض لأنواع المشتقات المالية وتم خلال العرض وضع جداول لمقارنة الحالات التي يمكن أن يتعرض لها محرر العقد (البائع) ومشتري الحق وذلك حسب تغيرات الأسعار. كما تم عرض خطورة المشتقات المالية ومن ثم ما هي الاحتياطات الواجبة لإدارة المشتقات المالية وتبين إن من أهم

شراء أو بيع) ورقة مالية أو مجموعة من الأوراق المالية بسعر محدد ومتفق عليه مسبقاً يسمى سعر التنفيذ أو سعر الممارسة وذلك قبل حلول تاريخ محدد أو في تاريخ محدد يسمى تاريخ نفاذ صلاحية العقد. وعقد الخيار هو الذي ينظم الاتفاق بين أطراف العلاقة وهم حامل العقد ومحرر العقد أو مصدر العقد، ويضمن عقد الخيار لحامله حقاً وليس التزاماً أي أن حامل عقد الخيار لديه مثلاً حق الخيار في شراء (أو بيع) الأسهم المتفق عليها حسب نوع العقد ولكنه غير ملزم بالشراء أو البيع إذا لم يرغب في ذلك أي أن لديه الحرية في أن ينفذ العقد أم لا ومن الطبيعي أنه لن يقوم بالتنفيذ إذا وجد أن من المصلحة عدم التنفيذ، وعند حلول موعد التنفيذ فإن اختار حامل عقد الخيار أن لا ينفذ فإن مفعول العقد ينتهي دون أي التزام عليه أما إذا وجد من المصلحة أن يقوم بالتنفيذ فإن على محرر العقد أن يستجيب له لأن العقد يصبح ملزماً له أي أن عقد الخيار ملزم لمحرره إذا رغب حامله بتنفيذه ولكنه غير ملزم لحامله بأي حال من الأحوال (عبد الستار، رجيل، عزيزة، & قدور. 2020).

ثانياً: المستقبلية: تعرف المستقبلية أو عقد المستقبلية أنه "التزام أو ترتيب بين شخصين بائع ومشتري لبيع شيء ما في تاريخ محدد في المستقبل.

أو هو التزام تعاقدى خطي لبيع أو شراء موجود معين بسعر وتاريخ معين في المستقبل "التعامل في العقود المستقبلية لأول مرة في بورصة شيكاغو عام 1972 باستخدام عملات أجنبية. وتعد العقود المستقبلية عقود بيع وشراء أجل على العكس من العقود الفورية أو النقدية، إذ تتطلب العقود النقدية أن يتم

المستقبلية (عبد الغفار & نورهان السيد محمد. 2019).

كما عرف بنك التسويات الدولية التابع لصندوق النقد الدولي المشتقات المالية على أنها عبارة عن عقود تحدد قيمتها على أساس سعر الأصول محل التعاقد، ولكنها لا تستلزم الاستثمار في أصل المال لهذه الأصول وبكونها عقد بين طرفين ينص على تبادل دفعات، على أساس السعر والعائد، فإن انتقال ملكية الأصل والتدفقات النقدية يصبح أمراً غير ضرورياً، تعتبر المشتقات المالية أبرز ابتكارات الهندسة المالية، وتهدف إلى إيجاد أدوات تسهل عملية التمويل، مع إدارة مخاطر السوق، ويتم تداولها في الأسواق المالية النظامية وغير النظامية، حسب نوعها وطبيعتها (عقري، & روضة. 2022).

أنواع المشتقات المالية

أولاً: الخيارات: تعرف الخيارات أو عقد الخيار على أنه "عقد بين شخصين - بائع ومشتري - يعطي للمشتري الحق بتنفيذ أو عدم تنفيذ بيع أو شراء موجود ما بسعر محدد وموعد محدد بسعر يتفق عليه اليوم، وعقود الخيار نوعان أمريكي وهو الأكثر رواجاً واستخداماً، والذي يسمح بتنفيذ عقد الخيار في أي وقت قبل موعد الاستحقاق، والآخر هو أوربي والذي ينفذ فقط عند تاريخ الاستحقاق، وكلا النوعين يستخدم في التعامل سواء في أمريكا أو أي بلد آخر (خالد، إبراهيم عبد الحي محمد، غطاس، برنس ميخائيل، أبو الوفاء، & ناصر محمد أنور. 2019).

هي نوع من العقود المالية غير الملزمة لحاملها بينما هي ملزمة لمن يصدرها تعطي لحاملها (المستثمر) حق خيار ممارسة أو عدم ممارسة

المنظمة ، وإنما يتم تداولها في السوق وبهذا لا يكون التعامل في هذا النوع من العقود داخل الأسواق المنظمة، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من الأمور، من أهمها أن تلك الأسواق تتطلب وجود الهامش المبدئي ، الذي يكون في الأسواق الأخيرة غير مطلوب ، فحجم العقد وموعد التنفيذ يكون نوعاً ما - مرناً مقارنةً بالتعامل في الأسواق المنظمة(عقري، & روزة. 2022).

مميزات العقود الآجلة (Wiratama, R., & Asri, M. 2020)

- المرونة: حيث لا تكون العقود الآجلة بصفة عامة معيارية، وهذا يعني أن كلا من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد، لذلك فهما يمتلكان حرية التصرف وابتداع أي شروط يرونها لأي سلعة.
- لا تتمتع بالسيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى، فإذا رغب البائع أو المشتري الخروج من الاتفاق الآجل فإنه يحتاج إلى أن يجد شخصاً آخر يحل محله ويقبل أن يتم بيع العقد له.
- تتضمن مشكلة محتملة وهي المتعلقة بمخاطر الائتمان أو مخاطر العجز وهي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة أحد أطراف العقد الآجل على الوفاء بالتزاماته.
- يتحدد الربح والخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلي للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تم تضمينه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين.
- تتحقق قيمة العقد الآجل فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد وكذلك لا توجد أي نقود

تسليم الموجود فوراً محل العقد، أما في العقود المستقبلية فإن تسليم الموجود يكون في تاريخ لاحق للتاريخ المحدد في العقد، إلا أن ذلك لا يعني أن العقود المستقبلية عقود آجلة أو مشابهة لها (عماد النجار، & سجاد مكي. 2020).

يعرف العقد المستقبلي على أنه عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول، وتتمتع بسيولة عالية، ولذا يتم استخدامها في كل من أغراض المضاربة والتحوط حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، وفي هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال كما تعرف العقود المستقبلية بأنها اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكناً تحدد البورصة سمات معيارية للعقد، ونظراً لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما بالضرورة فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا الطرفين ضماناً بأن العقد سوف يحترم.

ثالثاً: العقود الآجلة: يعرف العقد الآجل أنه اتفاق بين طرفين بائع ومشتري لبيع أو شراء شيء ما، في تاريخ لاحق وبسعر يحدد اليوم ومن حيث المبدأ تتشابه العقود الآجلة مع عقود المستقبلية، أي أنهما يتعلقان بالمستقبل، إلا أن الاختلاف الأساسي والجوهري بينهما يتمثل في كون العقود الآجلة عقوداً غير نمطية ، أي لا يتم تداولها في السوق

التعاقد. أما المبادلة الخيارية عبارة عن خيار للدخول في مبادلة معينة بتاريخ محدد في المستقبل، مثال ذلك المبادلة الخيارية للفائدة البسيطة هي أساساً خيار لمبادلة سند ذي فائدة ثابتة بسند ذي فائدة متغيرة في وقت معين.

ثانياً: مبادلة الأسهم: عبارة عن اتفاق على مبادلة لمعدل العائد على سهم معين أو مجموعة من الأسهم بمعدل العائد على سهم أو أصل مالي آخر في تاريخ لاحق لمبادلة السلع عبارة عن مبادلة يقوم بموجبها أحد الطرفين بالشراء الآني من الطرف الآخر لكمية معينة من السلعة محل التعاقد بالسعر السائد ويتم سداد الثمن فوراً، وبيعها لهفي نفس الوقت بيعاً أجلاً بسعر متفق عليه مسبقاً، وبحيث يتم السداد على فترات متفق عليها أيضاً.

إن أهمية استخدام عقود المبادلات تنبع من كونها أدوات مالية طويلة الأجل لتغطية المخاطر أكثر من العقود الآجلة والعقود المستقبلية، فعقد المبادلة قد يمتد إلى 15 عاماً أو أكثر أما العقود الآجلة والعقود المستقبلية فلا تتجاوز الخمس سنوات على أكثر تقدير، ولعل التغيرات التي طرأت على سوق المبادلات ساعدت على توسيع أفاق استخدام هذه العقود منها تنميط العقود حيث تم تطوير عملية تنميط عقود المبادلة لمعظم أنواعها مما ساعد على تخفيض الوقت والمجهود لتنظيم عملية المبادلة وكذلك تخفيض تكلفة المعاملات أضف إلى ذلك تطوير السوق الثانوي لعقود المبادلة والذي ساعد على زيادة السيولة والكفاءة في سوق المبادلة، وهناك عامل آخر ساعد على تطوير أسواق المبادلة ألا وهو دخول الوسطاء

يتم تحويلها من طرف إلى آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد.

ثالثاً: المبادلات: يعرف عقد المبادلة أنه عقد بين طرفين يتضمن الموافقة على تبادل تدفقات نقدية. أن عملية التبادل أو عقد التبادل يتم لغرض التنفيذ في المستقبل وعادة ما يستخدم هذا النوع من العقود في عمليات التحوط من الخطر، وخصوصاً تغير أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، أو استخدامها لغرض تخفيض كلف الاقتراض من خلال عملية المربحة.

أنواع عقود المبادلات
Tessema, A., & (Rubbaniy, G. 2023)

أولاً: مبادلات الفائدة: عبارة عن اتفاق بين طرفين على تبادل معدلات فائدة متغيرة بمعدلات فائدة ثابتة، على مبلغ محدد بعملة معينة دون أن يقترن ذلك بالضرورة بتبادل هذا المبلغ. مبادلة العملات عبارة عن بيع أو شراء عملة معينة في استحقاق معين، ثم شراء أو بيع نفس العملة (أو عملة مقاربة لها) في استحقاق آخر حيث يقوم طرفان بعقد اتفاق بينهما يتضمن عمليتين:

- عملية شراء (أو بيع) عملة معينة مقابل عملة أخرى على أساس التسليم الآني (الفوري) بسعر الصرف الآني (الحالي أو الفوري) بين العمليتين.
- عملية بيع (أو شراء) في تاريخ لاحق على أساس سعر صرف محدد مسبقاً بين العمليتين.

وتعتمد عمليات مبادلة العملات على التوقعات المستقبلية للفروق في معدلات فائدة وأسعار الصرف بين العمليتين محل

أهداف التعامل بالمشتقات المالية

تعد المشتقات المالية من الأشكال المهمة للاستثمار والتي لاقت انتشاراً واهتماماً واسعاً في الأسواق المالية خلال العقود الخمس الأخيرة، وعادة ما يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة في أسواق رسمية تدعى البورصات أما البعض الآخر فيتم التعامل بها عن طريق المؤسسات المالية والتي يتم تداولها خارج البورصات وهو ما يطلق عليه بالأسواق غير الرسمية. لذا فإن استخدام المشتقات المالية ينطوي على هدفين رئيسيين

الهدف الأول: التحوط أو التغطية: إذ يتم التعامل بالمشتقات المالية لمواجهة المخاطر الناجمة عن التذبذبات في أسعار الأصول (الأوراق) المالية التي قد تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وغيرها، حيث يلجأ المستثمرون إلى استخدام المشتقات المالية عندما يواجهون مخاطر مرتبطة بسعر أصل معين بهدف الحد من تلك المخاطر والحفاظ على الأصول بأدنى خسارة.

الهدف الثاني: المضاربة: يتم التعامل بالمشتقات المالية من أجل المضاربة وتحقيق أرباح عالية من خلال الاستفادة من مزايا الرفع المالي وما يتضمنه من تحركات في الأسعار المستقبلية للأصول (الأوراق المالية) التي تحقق المكاسب العالية الناتجة عن اعتقاد المضارب بعدم التسعير بصورة صحيحة الجدير بالذكر أن هناك فرقا ما بين هدف المضارب (المستثمر) باستخدام السوق الفوري وبين هدفه باستخدام السوق الأجل، إذ يتطلب عند استخدامه السوق الفورية الالتزام بدفعات مبدئية مساوية لقيمة الأوراق المالية التي يتم شراؤها، بينما لا يتطلب من

كأطراف أساسية في عملية المبادلة مما يسر من إتمام عمليات التبادل بالسرعة المطلوبة

أهمية المشتقات المالية، SARIDOĞAN, (A. A. 2021)

- وضع طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية والتي يمكن من خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل المخاطر بها بشكل مستقل وبكفاءة أعلى.
- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنوعاً الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات.
- التعزيز من فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.
- شراء المستثمرين الذين يرغبون في اقتناء حقوق ملكية معينة لخيارات أو لصكوك شراء الأسهم لكي تتاح لهم فرصة مستقبلية لشراء الأسهم بسعر لا يساوي سوى جزء من سعرها السائد مستقبلاً. وذلك بعد تحسين أوضاع الشركة آنذاك.
- تقليل التكاليف لكل من المصدرين (issuer) والمستثمرين في الأدوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار وتنوعها إلى جانب توسيع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة.

المشتقات وتكوين المحافظ الاستثمارية، من شأنه أن يزيد الثقة وبدعمها بهذه المشتقات الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص استثمارية.

إنعاش الاقتصاد: التعامل بالأدوات المالية المشتقة في العديد من البلدان وفي كل من الأسواق المنظمة أو الموازية، أدى إلى التوسع الكبير في التعامل بهذه الأدوات، إذ أنها تمثل ثلثي تجارة العالم بالسلع والأوراق المالية، مما يؤدي - بالتأكيد إلى إيجاد فرص عمل كثيرة وإلى تحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال عمليات تحريك الاقتصاد، الذي ينعكس على كافة فئات الشعب في البلدان التي تتعامل بها.

انخفاض الكلفة: يتم من خلال التعامل بالأدوات المالية المشتقة تخفيض كلف الاستثمار، فلغرض تحقيق الأرباح يجري في المعاملات التقليدية استثمار مبالغ كبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة أو مبالغ صغيرة لتحقيق الأرباح الصغيرة، الأمر الذي يترتب عليه تحقق كلف عالية (نتيجة التأخير في استثمار هذه المبالغ في قطاعات أخرى، إلا أنه من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة يجري استثمار مبالغ قليلة كالعلاوة أو الهامش من أجل تحقيق أرباح كبيرة مقارنة بمبلغ الاستثمار، الأمر الذي يعني انخفاض كلف الاستثمار. من خلال توظيف باقي مبلغ الاستثمار في أوجه أخرى.

خصائص المشتقات المالية

- تعد المشتقات المالية من العمليات والبنود خارج الميزانية، وهذا ما يجعل المجال مفتوحاً لتعرضها لمخاطر عدم الإفصاح عنها بالإضافة لمخاطر الرقابة عليها.

المضارب عند استخدام السوق الأجل أي دفعات نقدية عند شراء الأوراق المالية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من مزايا الرفع المالي بالمقارنة مع الأسواق الفورية.

فوائد المشتقات المالية

إن استثمار الأموال في المشتقات يعود لأسباب متنوعة ولكنها لا تخرج عن سببين رئيسيين هما الحماية والمضاربة وبذلك فإن للمشتقات فوائد منها:

أدارة الخطر: من خلال تجزئة عقود المشتقات المالية يمكن الدخول في صفقات لغرض الحد من المخاطر التي تصاحب الصفقات العادية التي تتم، وهذه غالباً ما تنصب على إدارة الخطر الناشئ من تقلب أسعار الفائدة، أو تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية. إذ يمكن أن تستخدم العقود الآجلة والخيارات والمستقبليات، لغرض الحماية من مخاطر تقلب أسعار كل من الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية أو استخدام المبادلات في إدارة خطر تقلب الأسعار. ويلاحظ أن الاقتراض هنا: أن المخاطرة أو الخسارة تكون مساوية للصفر، بوصف أن الشخص المتعامل بهذه الأدوات - لغرض إدارة الخطر - لا يهدف إلى تحقيق الربح وإن كان مفضلاً، وإنما هو تخفيض الخسارة إلى درجة الصفر والتي ربما تتحقق أو تصل إلى أدنى درجة.

الاستثمار: يمكن من خلال استخدام الأدوات المالية تحقيق الأرباح عن طريق زيادة فرص الاستثمار وتنويع المحافظ الاستثمارية، وغالباً ما يكون الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة هو بمبالغ قليلة مقارنة بالعائد المتوقع، وأن الدخول في مجال صناعة

طرديا مع الأرباح، ومن هنا يلجأ المستثمرون إلى المشتقات المالية من أجل التحوط وتقليل المخاطرة، فهي تتيح لهم تحديد نوع المخاطرة وحجمها، فمثلا تستطيع الشركات بواسطة هذه الأدوات، أن تتحكم في تكاليف خطر تغير معدل الفائدة، أو تغير أسعار صرف، أو أسعار المواد الأولية التي تحتاجها. وتمنح الزيادة من أصول المؤسسة تمنح المشتقات المالية التنويع اللازم للمحافظ الاستثمارية، والتي يكون لها انعكاس إيجابي من تقليل الخطر الذي تتحمله مكونات المحفظة، بالإضافة إلى تنويع مصادر وطرق الحصول على العائد، والاستفادة من الرفع المالي، الذي ينتج عن تداولها، ما يشكل تدفقات مالية جديدة، ينم استغلالها من جديد.

ثانياً: الزيادة في إنتاجية المؤسسة، عادة ما تنجذب المؤسسة، إلى الاستثمارات الطويلة الأجل، ولصعوبة تحديد التكاليف على المدى الطويل، فإن الأخطار المالية يكون لها أثر مباشر على القيمة السوقية للمؤسسة، وعن طريق المشتقات المالية، يمكن للمؤسسة تغيير الأخطار الطويلة، إلى أخطار قصيرة الأجل، بالإضافة إلى إمكانية تحويل الأخطار إلى أطراف أخرى، وبذلك ضمان إستاريه المؤسسة في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى فرصة تخفيض التكاليف التي تسمح لها بالرفع من الإنتاج.

ثالثاً: الزيادة من القيمة السوقية للمؤسسة أثبتت الدراسات وجود علاقة طردية بين القيمة السوقية للمؤسسة، وتداول هذه المؤسسة للمشتقات المالية في الأسواق.

رابعاً: الزيادة في كفاءة الأسواق المالية: توفر المشتقات المالية، كم كبير من المعلومات على

- تعتبر المشتقات من الأدوات المعقدة، بحيث يوجد هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها، والمحاسبة عنها، ومن جهة ثانية قد تواجه المؤسسات خطر فهم شروط وأثار المشتقات مما يعرضها إلى نتائج وخيمة.
- تتسم المشتقات بدرجة سيولة عالية إذ يسهل تسويتها من خلال بيعها أو شرائها في التاريخ المحدد للاستحقاق.
- تتميز المشتقات بإمكانية تحقيق أرباح تصل إلى 100% من حجم الأموال المستثمرة، كذلك قد تحقق خسائر كبيرة يمكن إن تؤدي إلى الإفلاس وذلك يعني تميزها بالمخاطر المرتفعة.
- بما أن معظم المشتقات المالية هي من الأدوات الموجودة خارج الميزانية-off (sheet instruments) (balance) تقدم لأنها وان كانت تنشئ التزاما تبادليا مشروطا إلا أنها في الغالب لا تتسبب في أي تدفق نقدي ضئيل نسبيا أو أنها لا تتسبب في أي تدفق نقدي مبدئي لذلك يطلق فريق من الباحثين على المشتقات المالية مصطلح الاستثمار الصفري.

المبحث الثاني: انعكاسات المشتقات المالية على الواقع العراقي

أهمية المشتقات المالية

للمشتقات المالية دور مهم في الاقتصاد بشكل عام، مما جعل الطلب عليها يزداد في السنوات الأخيرة، وتكمن أهميتها في النقاط التالية:

أولاً: الحماية من الخطر المالي حيث يضطر المستثمرون والمؤسسات للتعرض لعدة أخطار مالية، وذلك لان المخاطرة تتناسب

استخدم الباحث أداة الإستبانة لجمع البيانات وذلك لملائمتها لطبيعة الدراسة. ولفحص مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة المختلفة أي سلم الاستجابة، اعتمدت الباحث مقياس ليكرت الخماسي حيث أُعطي لكل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانة خمس درجات من الموافقة موزعة على النحو الآتي:

خمس درجات	موافق بدرجة كبيرة جداً
أربع درجات	موافق بدرجة كبيرة
ثلاث درجات	موافق بدرجة متوسطة
درجتان	موافق بدرجة منخفضة
درجة	موافق بدرجة منخفضة جداً

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدها هذه الدراسة لتصحيح إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والحكم على المتوسط الحسابي لإجاباتهم قامت الباحث بتحديد ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناءً على المعادلة التالية:

طول الفترة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$1.33 = 3/4 = 3 / (1-5)$$

وبذلك تكون مستويات الموافقة كما يلي:

- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 1-2.33 يعكس درجة موافقة منخفضة.

مستوى السوق، التي تخص الأصول المتعاقد عليها، مثل أسعار الأسهم والسندات، وقيمة مؤشرات البورصة ومعدلات الفائدة، وهذا الكم من المعلومات يساعد على مهمة الاستكشاف في السوق، حيث كلما زاد بيع الخيارات مثلاً، على مؤشر البورصة، أو الأسهم، فهذا دليل على تحقيق أرباح، وحالة إيجابية للبورصة.

منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الإيضاحية السببية، حيث استخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة وتحليل الأثر بين المتغير المستقل الذي تمثل في معايير المحاسبة الدولية (معياري 39). والمتغير التابع الذي تمثل في متطلبات محاسبة المشتقات المالية وإمكانية تطبيقها في محاولة للتعرف على الدور الذي يلعبه المتغير المستقل في المتغير التابع، وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات تسهم في تقييم تأثير معايير المحاسبة الدولية على متطلبات محاسبة المشتقات المالية وإمكانية تطبيقها في العراق.

مجتمع وعينة الدراسة

استهدف مجتمع الدراسة الحالية جميع المحاسبين العاملين في عينة من المصارف العراقية في السوق المالي العراقي (ثمانية مصارف) والبالغ عددهم (270) تبعاً لبيانات شؤون المحاسبين في المصارف عينة الدراسة وفقاً للعام 2022-2023. وتكونت عينة الدراسة من (160) محاسب تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

الدراسة للتحقق من درجة انتماء كل فقرة من فقرات الاستبانة للاستبانة ككل وهو ما يسمى بالاتساق الداخلي من خلال حساب مستوى الدلالة، ومعامل الارتباط، ودرجة الارتباط لكافة الفقرات. وقد تم التعبير عن كل من معامل الارتباط ودرجة الارتباط من خلال ثلاث مستويات:

- **المستوى الأول:** درجة ارتباط إيجابية ضعيفة (0 - 0.39).
- **المستوى الثاني:** درجة ارتباط إيجابية متوسطة (0.40 - 0.69).
- **المستوى الثالث:** درجة ارتباط إيجابية قوية (0.70 - 1.00).

ولإتمام عملية التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة (الاستبانة) قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي من خلال حساب مستوى الدلالة، ومعامل الارتباط، ودرجة الارتباط لكافة فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) حيث أثبتت النتائج أن مستوى الدلالة لكافة فقرات أداة الدراسة الاستبانة جاءت أقل من (0.05) كما يتضح انتماء كافة فقرات أداة الدراسة للأداة ككل حيث تراوحت درجة محاسب الارتباط بين (إيجابية متوسطة - إيجابية قوية).

ثبات أداة الدراسة الإستبانة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة (الإستبانة) قام الباحث بإحتساب معامل الثبات (كرو نباخ الفا) لكافة محاور أداة الدراسة. وأثبتت أن قيم معامل الثبات كرونباخ الفا تراوحت بين (0.82 - 0.86) لكافة محاور ومتغيرات الدراسة، وحيث تشير هذه النتائج الي أن جميع قيم معامل الثبات جاءت مرتفعة، ومقبولة لأغراض الدراسة والتطبيق حيث

- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 2.34-3.66 يعكس درجة موافقة متوسطة.

- المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 3.67-5 يعكس درجة موافقة مرتفعة.

صدق وثبات أداة الدراسة (الإستبانة)

صدق أداة الدراسة الإستبانة: قامت الباحثة بالتحقق من صدق أداة الدراسة (الإستبانة) من خلال:

أولاً: التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الاستبانة

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية والبالغ عددهم (3) وذلك بعد أن تم تحكيمها من قبل المشرف الموجه، وقامت الباحثة بتعديل أداة الدراسة في ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم حذفاً، أو إضافة لتصبح أكثر توافقاً مع الأهداف التي وضعت من أجلها، حيث تم اعتماد الفقرات التي اجمع عليها 87% فأكثر من المحكمين كمحك لاعتماد فقرات أداة الدراسة من حيث دقة الصياغة اللغوية والوضوح ومدى مناسبة وشمولية فقرات الاستبانة لجميع الأبعاد التي وضعت من أجل قياسها.

ثانياً: التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة الاستبانة

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات كل محور على حدا قامت الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون بين فقرات أداة

المالية وكذلك الاعتراف الموجودات والمطلوبات المالية كافة في الميزانية العمومية

ضرورة توظيف معيار المحاسبة الدولي (معيار 39) بالاعتراف بالمشتقات، وقياسها بمقدار التكلفة التي هي القيمة العادلة للمطلوب أو الأصل المالي.

ضرورة توظيف معيار المحاسبة الدولي (معيار 39) بتحسين عملية قياس قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة عدا القروض والذمم المدينة التي لا يحتفظ بها للمتاجرة وتحسين عملية قياس الاستثمارات التي تنوي المنشأة الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق

ضرورة توظيف معيار المحاسبة الدولي (معيار 39) بتحسين عملية قياس الدين والأسهم الممتازة القابلة للاسترداد الإجمالي وتحسين عملية قياس الموجودات المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به وإنما يجب أن تقاس بمقدار التكلفة المطفأة.

References

- Campbell, J. L., Mauler, L. M., & Pierce, S. R. (2019). A review of derivatives research in accounting and suggestions for future work. *Journal of Accounting Literature*.
- Cao, J., Chen, J., Hull, J., & Poulos, Z. (2021). Deep hedging of derivatives using reinforcement learning. *arXiv preprint arXiv:2103.16409*.
- Chytis, E., Georgopoulos, I., Tasios, S., & Vrodou, I. (2020). Accounting Reform and IPSAS Adoption in Greece. Hariyanti, A. I. (2019, March). Analisis Perbandingan Perlakuan Akuntansi Aset Biologis Berdasarkan International Accounting

أشارت الدراسات السابقة الي أن نسبة قبول معامل الثبات للدراسات وتطبيقها يقدر بـ (0.70) وعليه تعد قيمة معامل الثبات مقبولة لأغراض إجراء الدراسة وتطبيق أدواتها على أفراد عينة الدراسة.

الإجابة على تساؤل الدراسة: ما إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) من وجهة نظر المحاسبين العاملين في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي؟

للإجابة على التساؤل الأول أوجد الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) من وجهة نظر المحاسبين العاملين في القطاع المصرفي في السوق المالي العراقي. أثبتت النتائج أن المتوسط الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة على إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية (معيار 39) بلغ (3.77) وانحراف معياري (1.01). حيث احتلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على " أرى انه ليس من الممكن في الوقت الحالي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39) في القطاع المصرفي في السوق العراقي بسبب عدم مقدرته على احتساب القيمة العادلة." الرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.87) الأمر الذي يفسر أن كافة أفراد عينة الدراسة يتفقون أنه ليس من الممكن في الوقت الحالي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (39) في القطاع المصرفي في السوق العراقي بسبب عدم مقدرته على احتساب القيمة العادلة وبالرغم من ذلك اتفق أفراد عينة الدراسة بالإجمال على إمكانية التطبيق.

توصيات الدراسة

ضرورة توظيف معيار المحاسبة الدولي (معيار 39) في تحسين عملية الاعتراف بالمشتقات

- SARIDOĞAN, A. A. (2021). An Empirical Analysis for Determinants of Strength of Auditing and Accounting Standards in The World. *JOEEP: Journal of Emerging Economies and Policy*, 6(1), 188-193.
- Stamp, E. (2020). Accounting Standard Setting. A New Beginning Evolution, Not Revolution 1. In *A History of Canadian Accounting Thought and Practice* (pp. 385-400). Routledge.
- Tessema, A., & Rubbaniy, G. (2023). Investors' responses to macroeconomic news: the role of mandatory derivatives and hedging activities disclosure. *International Journal of Managerial Finance*, 19(1), 173-202.
- Wiratama, R., & Asri, M. (2020). A literature review: Positive accounting theory (PAT). Available at SSRN 3523571.
- Standard 41 dan Pernyataan Standar Akuntansi Keuangan 69 pada Perusahaan
- Firmansyah, A., & Purnama, E. B. D. (2020). Do Derivatives Instruments Ownership Decrease Firm Value in Indonesia? *Riset Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 5(1), 1-9.
- Frensidy, B., & Mardhaniaty, T. I. (2019). The Effect of Hedging with Financial Derivatives on Firm Value at Indonesia Stock Exchange. *Economics and Finance in Indonesia*, 65(1), 20-32.
- Malaquias, R. F., & Zambra, P. (2020). Complexity in accounting for derivatives: Professional experience, education and gender differences. *Accounting Research Journal*, 33(1), 108-127.
- Polo-Garrido, F., & Mari-Vidal, S. (2019). Does accounting standards change on equity-liability classification matter? Evidence from cooperative entities. *Evidence From Cooperative Entities (April 4, 2019)*. Perkebunan yang Terdaftar di Bursa Efek Indonesia. In *Prosiding Seminar Nasional LPPM Unsoed* (Vol. 8, No. 1).